الأولى ألغت اذن التدخل العسكري ... والثانية تتمسك بوقف إطلاق النار رغم حادثة الثلاثاء

الأزمة الأوكرانية : موسكو وكييف تتحركان خطوة ... في طريق البحث عن المخرج

عواصم - وكالات : اعلن وزير الخارجية الاوكراني امس ان اوكرانيا قررت الابقاء على وقف اطلاق النار من جانب واحد على الرغم من اسقاط موالين لروسيا مروحية مما اسفر عن سقوط تسعة قتلى في شرق البلاد امس الاول.

وقال باقلو كليمكين بعد اجتماع مع وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسي في بروكسل «نبقى على التزامنا ونبقى على وقف اطلاق النار من جانب واحد».

وعبر عن اسفه «للتطورات المأساوية» التي جرت الثلاثاء وخصوصا فقدان مروحية في محيط سلافيانسك معقل المتمردين، وخسارة تسعة جنود كانوا على متنها.

وقال ان «استفزازات كهذه بالغة الخطورة للتوصل الى وقف دائم لاطلاق النار». واضاف «لكننا مصممون على ان نبذل اقصى ما بوسعنا للتوصل الى خفض التصعيد» في الشرق وخصوصا في دونيتسك وسلافيانسك.

وكان متحدث باسم الجيش الاوكراني صرح لوكالة فرانس برس ان انفصاليين موالين لروسيا اسقطوا الثلاثاء مروحية عسكرية اوكرانية في شرق البلاد ما ادى الى مقتل الجنود التسعة الذين كانوا على متنها.

وقال المتحدث فلاديسلاف سيليزنيوف على صفحته على فيسبوك «كان على متن المروحية وهي من طراز ام تي8- تسعة اشخاص. وبحسب معلومات اولية، فقد قتلوا جميعا».

واوضح ان المروحية اسقطت بقذيفة اطلقت من نظام اطلاق محمول ارض-جو. وهو نوع من السلاح الثقيل تتهم كييف موسكو بتزويد متمردين به. وتنفي روسيا مدها متمردي شرق اوكرانيا بالسلاح. ولم يستبعد الرئيس بترو بوروشنكو امس الاول انهاء وقف اطلاق النار بعد اسقاط هذه المروحية.

واوضح كليمكين ان مسالة تمديد وقف اطلاق النار المطبق منذ الجمعة الماضي، او عدم تمديده «من صلاحيات» الرئيس بوروشنكو». لكنه اضاف «نحن ملتزمون بالكامل بخطة السلام (...) لكن هذا مرتبط بتطور الوضع».

ودان الجيش الاوكراني الاربعاء «الانتهاكات الواسعة» لوقف اطلاق النار الموقت وتحدث عن نحو اربعين هجوما للانفصاليين الموالين لروسيا في الشرق منذ الاثنين.

بالمقابل وافق مجلس الاتحاد الروسي امس بالاجماع تقريبا وبناء على طلب الرئيس فلاديمير بوتين، على الغاء الاذن الذي تم التصويت عليه في مارس بالتدخل عسكريا في اوكرانيا.

وقد اعترض عضو واحد فقط في المجلس الاعلى للبرلمان الروسي على القرار الذي لقي تاييد 153 عضوا. وقال الكرملين الثلاثاء ان قرار الرئيس يرمي الى «تطبيع» الوضع في اوكرانيا، ويسري مفعول هذا التصويت على الفور.

لكن رئيس لجنة الدفاع والامن فيكتور اوزيروف قال «اذا كان على الرئيس ان يلجأ الى اجراءات مضادة ذات طبيعة عسكرية، فان لجنة الامن والدفاع مستعدة (...) لتاخذ في الاعتبار مثل هذه المقترحات». وعلى الفور رحب الرئيس الاوكراني بترو بوروشنكو بهذا الاعلان، مشيرا الى انه «خطوة اولى ملموسة» نحو تسوية الوضع في شرق اوكرانيا.

وفي بروكسل اعلن وزير الخارجية الالماني فرانك-فالتر شتاينماير انه يرى «فرصا صغيرة» لخفض التصعيد في اوكرانيا، لكنه اشار الى ان الوضع ما زال «هشا» كما يؤكد الهجوم الذي شنه انفصاليون موالون لروسيا على مروحية.

فلاديمير بوتين و بترو بوروشينكو في لقاء سابق

بعد موافقة الحزبين الصينيين على المشاركة فيها

ماليزيا : عبدالرزاق يجري تعديلات وزارية «طفيفة» على حكومته

نجيب عبدالرزاق

عواصم - «وكالات» : اعلن رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبدالرزاق امس عن تعديلات وزارية طفيفة في حكومته بعد عودة الحزبين الصينيين اللذين رفضا المشاركة في التشكيلة الوزارية منذ الانتخابات العامة التي عقدت العام الماضي.

واعرب عبدالرزاق في مؤتمر صحفي عقده في مكتب رئاسة الوزراء عن سعادته وتقديره لعودة حزب الجمعية الصينية الماليزية «إم سي إيه» وحزب الحركة الشعبية الماليزية ذات الاغلبية الصينية «غيراكان» إلى التشكيلة الوزارية لائتلاف الجبهة الوطنية الحاكمة «باريسان ناشيونال».

وشملت التعديلات الوزارية تسليم حقيبة النقل والمواصلات إلى رئيس حزب «إم سي إيه» ليو تيونغ لاي بعد ان قام باعمالها وزير الدفاع هشام الدين حسين.

في حين تم تعيين نائب حزب «إم سي إيه» ويي كا سيونغ ورئيس حزب «غيراكان» ماه سيو كيونغ وزيرين في مكتب رئيس الوزراء الماليزي.

كما تم تعيين بعض قادات حزب «إم سي إيه» في منصب نواب للوزراء في وزارة التجارة والصناعة الدولية ووزارة المرأة والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية، وكان الحزبان الصينيان رفضا المشاركة في التشكيلة الوزارية لائتلاف الحاكم «باريسان ناشيونال» بعد اسبوع من الانتخابات الماليزية العامة الثالثة عشرة التي اجريت في مايو العام الماضي، وفاز الائتلاف الحاكم في تلك الانتخابات بأغلبية طفيفة بالمقاعد البرلمانية بواقع 133 مقعدا من أصل 222 مقعدا برلمانيا مقابل 89 مقعدا لائتلاف الشعبي المعارض «باكاتان راكيات».

وحصل حزب الجمعية الصينية الماليزية «إم سي إيه» في تلك الانتخابات على خمسة مقاعد فقط في البرلمان بعد أن كان يستحوذ على 15 مقعدا في انتخابات 2008.

تحلات

الأمير: لا خير في حرية تهدد

وحرصا على عادتي في الافتتاح والتحاور معكم حول كل المجريات في وطننا الغالي ، فقد تابعت ببالغ الاستياء والقلق والحزن الشديد ، ما شهدته البلاد مؤخرا من توتر ولغط وسجال وادعاءات ، حول وقائع تشكل إن صحت جرائم خطيرة لا يمكن السكوت عليها أو التهاون بشانها ، لانها - واقول إن صحت - تهدد امن الوطن ودستور الدولة ومؤسساتها وسلطاتها العامة ، وتمس القضاء المشهود له بالنزاهة والامانة . وقد ساءني كما اساءكم ما ازدحمت به وسائل الاعلام المختلفة وادوات التواصل الاجتماعي ، من نشاط محموم في تناقل الاتهامات والاقوال المرسلة في كل الاتجاهات ، من غير دراية ولا تمحيص ، وبما طال كل الاطراف ، في إساءة الى سمعة الناس وكراماتهم ، دون سند او دليل ، وباتت المواقف تبنى وفقا للحسابات والاهداف الخاصة ، بعيدا عن الموضوعية والحق والعدالة على نحو يرفضه الدين والمنطق السليم ، ويجافي ما جبلنا عليه من قيم ومبادئ أصيلة.

إن هذه التصرفات غير المسؤولة تخالف تعاليم ديننا الحنيف ، الذي امر المؤمنين أن يتبينوا ، حتى لا يصيبوا قوما بجهالة ، ودعا الى الحكمة والموعظة الحسنة ، ونهى عن الفجور في الخصومة ، وعن الفحش في القول والعمل ، وقد قال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم : «كفى بالمرء إثما ان يحدث بكل ما سمع» .

ولقد كانت لي لقاءات اخوية مع العديد من المواطنين ، اتسمت بالصراحة والوضوح ، ولمست لديهم قلقا جراء التوتر والجدل العقيم ، وعدم الاستقرار الذي يكاد يصيب الدولة ومؤسساتها بالجمود ، ووجوب الخروج من هذه الدوامة لتنطلق مسيرة العمل والبناء والتنمية الشاملة.

والآن وبعد ان اصبحت هذه القضية برمتها تحت يد النيابة العامة ، التي تسلمت كافة المستندات والاوراق والبيانات المتعلقة بها ، فانه يجب على الجميع - واقول الجميع - ان يكفوا عن المجاهرة بالخوض في هذا الموضوع ، انتظارا لكلمة قضائنا العادل ، الذي يشهد له الجميع بالامانة والحمدة والنزاهة ، وهي الكلمة الفصل لتحسم جدلا طال امده ، وأؤكد لكم بأنه لن يكون هناك أي تهاون أو تساهل ، تجاه من يثبت ضلوعه في جرائم الاعتداء على المال العام ، أو التكسب غير المشروع ، أو غيرها من الجرائم . كما يجب على كل من لديه معلومات أو مستندات تتعلق بهذه القضية ، ان يبادر إلى ابلاغ النيابة العامة بما لديه ، فهذا واجب وطني وشهادة حق يجب اداؤها ، عملا بقوله تعالى «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه) صدق الله العظيم» .

لقد اصبح واضحا ان الاصرار على اثارة هذه القضية وامثالها ونشر الشائعات حولها ، رغم إحالتها الى النيابة العامة ، بالاضافة الى تواتر افتعال الاحداث والازمات ، لا يمكن ان يكون امرا عفويا أو وليد الساعة ، بل هو جزء من مخطط مدروس واسع النطاق ، يهدف الى هدم كيان الدولة ودستورها ، وتقويض مؤسساتها وزعزعة الامن والاستقرار فيها وشل اجهزتها ، والقضاء على القيم والثوابت التي بني على اساسها مجتمع الكويت ، ونزع ثقة المواطنين في مستقبل بلادهم ، وإضعاف الوحدة الوطنية ، وتمزيقها فئات متناحرة وطوائف متناثرة ، وجمعات متنازعة ، حتى تصبح الكويت لا قدر الله لقمة سائغة ، وفريسة سهلة للحاقدين والطامعين.

فهل نرضون هذا المصير المظلم لأمكم الكويت ، النعمة الغالية التي انعمها الله على أجدادكم ، وبها أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ، والتي كفلت لكم ولأبنائكم الحرية والكرامة والرفاه والحياة الكريمة ، وهل جزاء الاحسان إلا الاحسان ؟

إن حماية أمن الكويت وسيادتها واجب مقدس ، نذرنا انفسنا له ، ولن نتراخى في أدائه ، وهو أمانة في عنق كل مواطن ، نتعاون جميعا في حملها وحسن اداتها ، ونؤكد اليوم ما أكدناه دائما ، ان لا تهاون في حماية امن الوطن وسلامة المواطنين ، ولن نسمح بالمساس بالقضاء أو التطاول على السلطات العامة.

ولكن ليفهم الجميع اننا لا ندعو او نسمح بالتستر على الفساد والفاسدين ، ولا نقبل السكوت عن أي انتهاك لحرمة المال العام ، بل نعلنها على رؤوس الأشهاد ، باننا نقف بكل حزم وقوة في مواجهة كل من تسول له نفسه الاعتداء على المال العام ، فهو مال الشعب.. وندعو المواطنين - كل المواطنين - بل نطلب منهم عدم التستر على الفساد ، او انتهاك المال العام ، او الخروج على القانون والمبادرة بالقنوات القانونية الى تقديم ما لديهم من معلومات إلى الجهات المختصة.

إخواني وأبنائي الأعزاء يا أبناء وطني المخلصين .. يا أهل الكويت الأوفياء ، إنه ليؤلمني أشد الألم أن تحدث هذه التصرفات والممارسات ، بينما الكويت تتعرض لأخطار جسيمة وتواجه تحديات خطيرة ، فالنيران المشتعلة حولنا يكاد لظاها يصلنا ، والمشردون من ديارهم تجاوزت أعدادهم الملايين ، والضحايا يتساقطون مئات يوما بعد يوم.

إننا الان أحوج ما نكون الى التكاتف والتلاحم ، والوقوف صفا واحدا ، للنجاة من هذه الأخطار التي عصفت وتعصف بمن كانوا أكثر قوة واعز نفرا .. إننا الآن لا نملك ترف الخلاف والانقسام والجدل العقيم والالاعيب السياسية الخاصة ، بينما الكوارث على الأبواب.. فهل انهم واعون لما يجري غير بعيد عنا ؟ والعاقل من اتعظ بغيره ؟ إن امن الوطن واستقراره وسيادة القانون واحترام القضاء فوق الحريات وقبل كل الحريات.

وبقدر اعتزازنا بقيمة الحرية كإنجاز حضاري نفتخر به يكون حرصنا على صيانتها والحفاظ عليها ، فإن قيمة الحرية رهن بالتزامها بإطارها القانوني والأخلاقي ، الذي يحترم حريات الآخرين ويصون كرامتهم . فالحرية والمسؤولية صنوان لا يفترقان ، وإلا فسوف تكون الفوضى بديلا للحرية ، ويكون الدمار بديلا للبناء ويحل الجدل والصراع بديلا للحوار والإنجاز.

فلا خير في حرية .. تهدد أمن الكويت وسلامتها.
ولا خير في حرية .. تنقض تعاليم ديننا وشريعتنا.
ولا خير في حرية .. تهدم القيم والمبادئ والأخلاق.
ولا خير في حرية .. تتجاوز القانون وتمس احترام القضاء.
ولا خير في حرية .. تشيع الفتنة والتعصب وتجلب الفوضى والخراب والدمار.

إنني على يقين ثابت بان كويتنا الغالية باهلها الأوفياء ، عصية على كل من أراد بها سوءا ، وستظل دوما بعون الله موطن الأمان والرخاء ، ومنارة للحضارة والازدهار ، محفوظة بعناية المولى ورعايته .. تساله تعالى أن يديم علينا هذه النعمة الكريمة إنه سميع مجيب.

«ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير» ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

«شبهات دستورية»

وأرجا المجلس التصويت على المداولة الاولى لمشروع القانون بشأن إصدار القانون الموحد لمكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية ، لمجلس التعاون لدول الخليج العربية «المعدل» ، حتى دور الانعقاد المقبل ، على ان يحال القانون للجنة مشتركة بين لجنتي الشؤون التشريعية والقانونية والشؤون الخارجية البرلمانيتين لتبحث النقاط المثارة بشأن المادة 13 من القانون والمتعلقة بالجزاءات.

واعترض النواب على وضع عملة الريال السعودي في قانون الإغراق ، مطالبين بأن تكون العملة بالدينار الكويتي، فيما شرح الشايع اتفاقية الاغراق بين دول مجلس التعاون والتي تشمل ضمان عدم إغراق السلع.

وطالب النواب بتحويل قانون مكافحة الإغراق إلى لجنة الخارجية باعتبار انها اتفاقية للبت في موضوع العملة السعودية التي وردت به.

وتساءل النائب صالح عاشور: لماذا تحال الاتفاقية الأمنية إلى اللجنة التشريعية، فهي اتفاقية وأعد تقريرًا بشأنها من اللجنة الخارجية. ورد رئيس المجلس مرزوق الغانم بأن الإحالة بسبب وجود شبهات دستورية حولها . وأكد عدنان عبدالصمد على أن الاجراء السليم، واقر المجلس قانون منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت بالمداولتين . من ناحيته أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير النفط الدكتور علي العمير، في مداخلة خلال الجلسة ، على أن وزارة النفط حريصة على متابعة ومراقبة البيئة الساحلية والبحرية ومقاومتها لأي تلوث يطرأ على البيئة البحرية ، وقبل اخطارها الجهات المعنية بذلك ، مشيرا الى ان قانون منع تلويث المياه الذي اقره المجلس سيساهم بشكل كبير في الحفاظ على البيئة لاسيما البحرية.

من جهة اخرى وافق المجلس على مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية للوزارات والادارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة عن السنوات من 1999/2000 الى 2011/2010 ، وعددها 82 مشروعا ، اضافة الى التوصيات الواردة فيه من قبل لجنة الميزانيات البرلمانية.

كما وافق المجلس على اقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 ، بشأن اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية ، وذلك في مداولتيه الاولى والثانية مع احالته على الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على هذا القانون في المداولة الثانية بموافقة 38 عضوا، وامتناع واحد من اجمالي الحضور وعددهم 39 عضوا. ونص القانون في مادته الثانية على ان تقوم بلدية الكويت بتجهيز وتنظيم وتسليم الاراضي المخصصة لاغراض السكن الخاص حسب المخطط الهيكلي للدولة، والالتزام بتسليمها الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية خالية من العوائق ، خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، على ان تكون المساحة التي يتم تسليمها كدفعة اولى كافية لانشاء 50 الف وحدة سكنية بمراعاة ما نصت عليه المادة «7» من هذا القانون.

ويشمل تعديل القانون المادة الثالثة بند «8» المتعلق بحصيلة بيع الاراضي والعقارات المخصصة لغير اغراض الرعاية السكنية بالمزاد العلني ، وفقا للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، فيما تضمن تعديل البند «9» ما يتصل بعائدات ومقابل حقوق الاستغلال والانتفاع والايجار والاستثمار للقطاعات غير المخصصة للسكن الخاص او مشاريع الرعاية السكنية وذلك بما يتوافق مع القوانين النافذة في هذا الشان. وفي هذا السياق اكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ، في كلمة عقب موافقة المجلس على القانون، ان المجلس استطاع من خلال تعاونه مع الحكومة انجاز عدة قوانين من بينها قانون الرعاية السكنية.

وقال ان المواطن الكويتي يستطيع ان يتلمس ذلك من خلال الارقام ، حيث «بلغ معدل توزيع الوحدات السكنية في السابق ثلاثة الاف وحدة سكنية ، وفي اول عام لمجلس الامة الحالي سيرتفع هذا المعدل في التوزيع لاكثر من اربعة اضعاف».

من جهته نفى وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل في كلمة مماثلة «وجود مشكلة حقيقية للاسكان في دولة الكويت» ، موضحا ان الاراضي متوفرة والامكانيات كذلك.

واستدرك بالقول ان هناك «تحديات فنية ومالية وعامل الوقت» ، مؤكدا ان الامر في حاجة الى «دراسة وافية وادارة سليمة وتشريعات ضرورية قابلة للتطبيق واجراءات سريعة في شانها». وقال الوزير ابل ان التعديلات التشريعية التي تمت اليوم هي خطوة في الاتجاه الصحيح ، نحو حلحلة القضية الاسكانية ، في ظل الدعم والاوامر المباشرة من القيادة السياسية وتعاون مؤسسات الدولة في الاسراع بانجاز المشاريع الاسكانية ، سعيا الى رفع المعاناة عن كاهل المواطنين.

واوضح قائلا «نعم لا عذر لي في عدم حل المشكلة الاسكانية وهي حلت بالفعل ، انما ما نحتاجه هو الوقت» الذي يتم فيه تنفيذ الاجراءات والخطوات اللازمة.

وأكد ان السلطتين التشريعية والتنفيذية «امام مسؤولية وتعاون غير مسبوق» ، حيث يعمل الجميع اليوم وفق منظور استراتيجي لمعالجة الوضع الاسكاني في الكويت ، معربا عن الامل بانجاز المشاريع بالدرجة «في أسرع وقت ليعيش المجتمع في افضل المستويات وأفضل المدن الاسكانية».

من جهة اخرى وافق المجلس على ان تحدد جلسات ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس من الاسبوع المقبل لمناقشة الحسابات الختامية والميزانيات ، وما تبقى من قوانين على جدول أعمال المجلس ، على أن تبدأ الجلسات في أيام شهر رمضان المبارك في الساعة الثانية عشرة والنصف «12:30» ظهرا .

التمار : لا بد

وتطرق الى ضرورة الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص لتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة من الاندماج في المجتمع ، موضحا ان رعاية ذوي الاعاقة واجب على المجتمع ، لأنهم يمثلون شريحة مهمة منه ، وشدد على وجوب ضمان حقوقهم المدنية على قدم المساواة مع الآخرين ، لاسيما وأن القانون 2010/8 من شأنه ان يكفل لهم الالتزامات المتمثلة بأجهزة الدولة وهيئاتها ومؤسساتها وقطاعاتها الاهلية ، لضمان حقوقهم دون عوائق ومعوقات.

واوضح التمار ان القانون ينص على ان تلتزم الجهات الحكومية والاهلية والقطاع النفطي ، بأن تستخدم خمسين عاملا كويتيا على الاقل ، باستخدام نسبة من الاشخاص ذوي الاعاقة المؤهلين ، بنسبة لا تقل عن اربعة في المائة من العاملين الكويتيين لديها ، مشيرا الى انه لا يجوز لاي من هذه الجهات رفض تعيين المرشحين من ذوي الاعاقة لديها دون سبب مقبول خلاف الاعاقة.

واضاف ان القانون ينص على ان تضمن الدولة حق الاشخاص ذوي الاعاقة في التمتع بالترقيات والامتيازات الوظيفية والمكافات في القطاعات الحكومية والاهلية والنفطية ، ويكون للمتميزين منهم الاولوية في ذلك.

وذكر ان من مواد القانون ايضا ما يسمح بتجهيز وسائل النقل العامة والمركبات الخاصة بالوسائل المناسبة لخدمة ذوي الاعاقة ، مؤكدا اهمية تهيئة البيئة المحلية لتلبية احتياجات ذوي الاعاقة ، الى جانب توعية وارشاد ذوي الاعاقة واسرهم بواجباتهم وحقوقهم المنصوص عليها في القانون.

5 انفجارات

كما أصيب شخص بإصابات طفيفة في انفجار عبوة أخرى كانت مخبأة في صندوق للقمامة في محطة مترو غمرة بوسط القاهرة في التوقيت ذاته.

وانفجرت عبوة أخرى في محطة مترو كوبري القبة وأدت الى اصابة شخص واحد.

وتقول قوات الأمن إنها تمكنت من إبطال مفعول عبوة أخرى وضعت داخل صندوق للقمامة بمحطة حلمية الزيتون.

كما انفجرت عبوة ناسفة كانت مزروعة أسفل إحدى السيارات التي كانت متوقفة أمام محكمة مصر الجديدة بميدان المحكمة مما أدى إلى إصابة شخص واحد على الأقل جرى نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وقامت قوات الأمن التابعة لقوات الشرطة المصرية وخبراء المفرقعات بتمشيط جميع محطات مترو أنفاق العاصمة المصرية.

وأكد عصام منير - نائب رئيس شركة تشغيل مترو الأنفاق للتحكم المركزي في تصريحات للبي بي سي - عودة حركة المترو في الشبكات الثلاث إلى طبيعتها بعد إيقافها لمدة 45 دقيقة لتمشيط المحطات والتأكد من عدم وجود قنابل أخرى .

المالكي يرفض

هجوماً واسعاً لمسلحين وثوار العشائر في عدد من المناطق العراقية ، ملمحا إلى تمسكه بمواصلة سعيه للبقاء على رأس الحكومة لولاية ثالثة.

وقال المالكي في خطابه الاسبوعي «ليست خافية الأهداف الخطيرة لتشكيل حكومة إنقاذ وطني كما يسمونها، فهي محاولة من المتمردين على الدستور للقضاء على التجربة الديموقراطية الفتية ومصادرة آراء الناخبين».

أضاف عبر التلفزيون الرسمي إن الجلسة الأولى للبرلمان ستعقد بما يتفق مع الاستحقاقات الدستورية ، وانطلاقا من الالتزام بدعوة المرجعية العليا والولاء للشعب العراقي. وكان يشير إلى المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني الذي دعا يوم الجمعة إلى بدء عملية تشكيل الحكومة ، علما بأن السيستاني أوضح انه يجب تشكيل حكومة جامعة.

يأتي هذا في وقت تتالت فيه الدعوات إلى تنحيه، بعد تازم المشهد العراقي، وانتفاضة عدد كبير من ثوار العشائر.

من جهة أخرى شنت طائرات المالكي العديد من الغارات الجوية على المناطق الخاضعة لسيطرة ثوار العشائر في العراق، وشاركتها في ذلك طائرات النظام السوري التي أغارت على منطقة القائم الحدودية وعلى مدينة الرطبة، مما أوقع عشرات القتلى.

وبعد اشتباكات دامية تمكنت قوات المالكي من وقف تقدم مسلحي داعش في المناطق الغربية والشمالية من العراق.

ففي شمال العراق، صدت قوات المالكي هجمات جديدة للمسلحين على مصفاة بيجي قرب مدينة بيجي، التي تعتبر أكبر مصفاة نفط في العراق، بينما قتل 40 شخصا على الأقل في غارات جوية شنتها القوات العراقية على مناطق عدة يسيطر عليها المسلحون، وفقا لمصادر مسؤولة وطبية.

إلى ذلك، قامت الطائرات الحربية التابعة للنظام السوري بقصف قضاء الرطبة غرب العراق بصاروخين أصاب أحدهما محطة وقود، ما أدى إلى مقتل نحو 40 شخصا وإصابة العشرات.

في تلك الأثناء تم الإعلان عن إسقاط الثوار لطائرة مروحية لقوات المالكي في بلد، مع الإشارة أيضا إلى أسر 35 عنصرا إيرانيا كانوا يشاركون في المعارك. وسبق لإيران وعلى لسان كبار مسؤوليها وفي مقدمتهم الرئيس روحاني أن أبدت الاستعداد للمشاركة بشكل مباشر بهدف معلن هو حماية المزارات الشيعية في العراق.

في غضون ذلك كشفت مصادر قيادية في الجيش السوري الحر في دير الزور ، أن مسلحين باتوا على مسافة قريبة من البوكمال، ويستعدون للهجوم على المدينة انطلاقا من مدينة القائم العراقية بموازاة حركة نزوح كثيفة شهدتها المنطقة.

فبعد المكاسب التي حققها المسلحون في العراق، ولا سيما على معبر القائم، اعلنت مصادر في المعارضة السورية انهم رصدوا حشودا مسلحة على الجانب العراقي من الحدود، فيما يبدو انه استعدادات للتقدم نحو مدينة البوكمال على الجانب السوري.

وتأتي هذه التطورات بموازاة حركة نزوح كثيفة من منطقة القائم باتجاه البوكمال الحدودية، وذلك على ضوء الاشتباكات في المنطقة الواقعة جنوب نهر الفرات من مدينة القائم.

وفي حال تمت السيطرة على البوكمال تكون أرجاء واسعة من شرق سوريا خرجت من سيطرة الجيش الحر وصولا إلى معبر البوكمال والقائم قإلى عمق الأنبار في العراق، وهو ما يشكل اول انتشار جغرافي خارج الحدود المتعارف عليها.

الإفراج عن العسكريين

الشهير الفضيل، وذلك طبقا للتوجيهات من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح.

و هنأ الفريق الخضر أبناء العسكريين بهذه المناسبة المباركة ، متمنيا من الله العلي القدير أن يعيد علينا هذه المناسبة المباركة بالخير واليمن والبركات ، وأن يديم على وطننا الغالي نعمة الأمن والاستقرار في ظل قيادة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الأحمد» .